- شكرا السيد الرئيس على إعطائنا الكلمة لإبداء ملاحظاتنا بخصوص توصيات لجنة القانون الدولي.

- ندرك مغزى اهتمام لجنة القانون الدولي بهذا الموضوع الهام لحث الدول لبذل المزيد من الجهود لإعلاء سيادة القانون ومكافحة ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية والوقاية منها وتكريس عدم الإفلات من العقاب.

- ونقدر ما يوليه المقرر الخاص من عناية خاصة للنظم القانونية الاقليمية والوطنية عند ارتكاز مشاريع المواد هذه على المبدأ الأساسي الذي مؤداه أن كل دولة تتحمل المسؤولية الرئيسية في المقام الأول عن منع الجرائم الدولية الخطيرة والمعاقبة عليها في حال حدوثها، ضمن ولايتها القضائية.

- من وجهة نظرنا فإن مشاريع هذه المواد، بالصياغة الحالية التي تتضمن بعض الأحكام التي لا تحظى بتوافق دولي في الآراء، لا تمثل بالأساس عملية تدوين للقانون الدولي العرفي القائم، بل هي في الواقع مجرد توصيات متعلقة بالتطوير القانوني التدريجي للقانون الدولي.

- يتوجب على اللجنة التي لا تعتبر هيئة تشريعية تضع قواعد القانون الدولي، أن تأخذ بعين الاعتبار عند قيامها بتطوير القانون الدولي أراء الدول وخصوصيات نظمها القانونية من خلال اقتراح عدة خيارات بصيغ مختلفة دون التقيد بخيار محدد يتم فرضه على جميع الدول.

- فأي اتفاقية دولية مقبلة مستندة على مشاريع هذه المواد يجب أن تكون متوافقة مع القوانين الوطنية والإقليمية والدولية السارية على الجرائم ضد الإنسانية. ولكي تحظى بقبول واسع من قبل الدول الأعضاء نرى بأنه يجب إدراج بند جديد في مشاريع هذه المواد يتعلق بالتحفظات.

- وبناء على ما تقدم ذكره، نرى بأنه من السابق لأوانه أن تقوم الجمعية العامة في الوقت الحالي بإنشاء عملية تحضيرية لعقد مؤتمر دبلوماسي لأنه لاتزال العديد من المسائل قيد النظر تتطلب مزيدا من النقاشات.

وشكرا.